فيما تسعى إسرائيل لفرض مشروعها السياسي على الأرض

هل اقترب ترسيم "الحدود المؤقتة" بانتظار إعلان الدولة ضمنها؟

كتب حسام عز الدين:

يقول وزير الشؤون الخارجية زياد أبو عمرو، أن فكرة الدولة الفلسطينية ذات الحدود المؤقتة رفضت قبل ولادتها، فيما أعلن الرئيس محمود عباس رفضه للفكرة رسمياً خلال استقباله وزيرة الخارجية الأميركية في رام الله، "وبالتالي فإن هذه الفكرة لم تعد قائمة أصلاً"، حسب ما يقول أبو عمرو.

لكن الإجراءات الإسرائيلية على الأرض، في ظل ضعف الموقف الفلسطيني، إضافة إلى تصريحات تصدر من هنا وهناك، تشير إلى أن إسرائيل تعمل على فرض مشروعها السياسي القائم على ترسيم حدود "الكيان الفلسطيني" المستقبلي، بشكل لا يلتقي بالمطلق مع هدف الشعب الفلسطيني في إقامة الدولة المستقلة ذات السيادة ضمن حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧.

وفي ظل الجمود السياسي الراهن، وما تعيشه المنطقة من مرحلة "اللا أفق سياسي"، و"اللاتفاوض"، وحالة الإنقسام الفلسطيني بعد أحداث غزة، فإن هذا الأمر يوفر لإسرائيل ظروفاً ملائمة للمضي في تنفيذ مشروعها السياسي، وربما محاولة ترويج فكرة الدولة ذات الحدود المؤقتة على المستوى الدولي كخيار "واقعي" لا بد من الضغط على الفلسطينيين من أجل قبوله.

وجواباً عن سؤال عما إذا كان يعتقد أن هذه الفكرة ستعود إلى دهاليز الأمم المتحدة، قال مندوب فلسطين السابق لدى الأمم المتحدة ناصر القدوة، إن الوضع الفلسطيني في هذه المرحلة "بحاجة إلى مواجهة النجاح الإسرائيلي في أروقة الأمم المتحدة".

ونوه القدوة إلى أن "إسرائيل، للأسف، حققت نجاحات في أروقة الأمم المتحدة، في حين أن الوضع الفلسطيني، الذي يعيش حالة الاقتتال الداخلي والفلتان الأمني، من اختطاف أجانب، وقتل أبرياء، قد يجعل العالم يبعد شيئاً فشيئاً عن الموقف الفلسطيني".

وهناك من يرى أن القيادة الفلسطينية في وضعها الراهن، ليست في وضع يؤهلها لرفض أي مشاريع سياسية جديدة؛ سواء دولية أم إقليمية، وبخاصة في ظل حالة الاقتتال والفلتان الأمني التي أثرت على شكل القيادة الفلسطينية للشعب الفلسطيني وتمثيلها.

ولا تعتبر النائب خالدة جرار، من كتلة الشهيد أبو هذا الحوار، متمنياً أن ينطلق في أسرع وقت ممكن، وأن يحقق توافقاً بين الأطراف كافة.

مطلوب قيادة وطنية موحدة لإدارة الوضع مؤقتاً

من جانبه، أدان جميل مزهر، عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية، عملية "الحسم العسكري" التي قامت بها حركة "حماس" في قطاع غزة، واصفاً تلك الخطوة بالضارة وغير المجدية، ولا تقدر التداعيات الصعبة والمعقدة التي سترتبها على الشعب والقضية.

وأشار مزهر إلى أن هذه الخطوة من شأنها تقويض النظام الديمقراطي الفلسطيني "الناشئ"، وإحداث فرقة كبيرة بين الأشقاء الفلسطينيين، وفتح الباب واسعاً أمام التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية.

وعبر عن رفض الجبهة الكامل إعلان الرئيس حالة الطوارئ، وحل حكومة الوحدة الوطنية، مؤكداً أن "مثل هذه الخطوة من شأنها زيادة الأمور تعقيداً وتأزماً"، منتقداً في الوقت ذاته الدعوات لاستقدام قوات دولية إلى قطاع غزة، بما يفتح الباب أمام التدخلات الخارجية في شؤون الشعب الفلسطيني.

ونوه إلى أن "ما يجري من أحداث مؤسفة في قطاع غزة والضفة الغربية سيؤدي إلى وضع استثنائي وخطير جداً في الشارع الفلسطيني، ما سينتج عنه وجود حكومة لحركة "حماس" في غزة، وحكومة لحركة "فتح" في الضفة الغربية"، مبدياً عدم تفاؤله مما قد تؤول إليه الأوضاع الداخلية في قطاع غزة خلال الفترة المقبلة.

وأكد مزهر أن "الحل الأمثل للمشكلة الراهنة هو تشكيل قيادة وطنية موحدة مؤقتة، تشارك فيها كل القوى الوطنية والإسلامية، وممثلون عن المجتمع الأهلي بمختلف قطاعاته، لتشكل مرجعية واحدة وموحدة لهذا الشعب، تدير الشأن الوطني والمجتمعي الفلسطيني، إلى حين إنهاء الوضع الراهن، والتوصل إلى وفاق وطني شامل".

وحول موقف الجبهة من حكومة الطوارئ، أكد أن "الشعبية" رفضت منذ البداية المشاركة في حكومة الطوارئ التي أعلنها الرئيس، مذكراً برفض الجبهة من الأساس إعلان حالة الطوارئ، باعتبارها ستزيد الأمور تعقيداً وستساهم في شرذمة المشروع الوطني الفلسطيني.

ووجه دعوة للجامعة العربية وأمينها العام عمرو موسى، لرعاية حوار وطني شامل تشارك به جميع الفصائل والقوى الوطنية والإسلامية للخروج من الأزمة الراهنة، ومعالجة الأوضاع الفلسطينية، ويعيد الاعتبار لمؤسسات الشعب الفلسطيني الوطنية، وعلى رأسها منظمة التحرير الفلسطينية.

وشدد على ضرورة العودة إلى وثيقة الوفاق الوطني التي أجمعت عليها القوى الوطنية والإسلامية، والتي تشكل أساساً وإجماعاً لكل هذه القوى، وبإمكانها معالجة كل الشأن الفلسطيني، بدءاً بموضوع منظمة التحرير الفلسطينية، وانتهاءً بالشراكة السياسية، وإعادة بناء الأجهزة الأمنية بعيداً عن الحزبية والفئوية الضيقة، وبما يمكن من توفير الأمن والأمان للمواطنين ويحفظ كرامتهم.

وأشار مزهر إلى أن "الجبهة الشعبية تجري حالياً اتصالات حثيثة؛ سواء في الضفة، أم غزة، أم الخارج، مع جميع الأطراف، وستواصل كل الجهود لوضع حد لحالة التدهور التي تشهدها الساحة الفلسطينية، التي من شأنها تهديد المشروع الوطني الفلسطيني، والنسيج الفلسطيني، ما سيضع الجميع أمام منحدر خطير قد لا تحمد عقباه".

إسرائيل.. ارتياح مشوب بالحذر

وفي تغير لافت في الموقف الإسرائيلي، نقلت صحيفة "معاريف" الإسرائيلية عن مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت أن الأخير أعلن لأول مرة أنه يوافق على إدخال قوة دولية مسلحة متعددة الجنسيات إلى قطاع غزة.

وأوضحت الصحيفة في عددها الصادر يوم ١٣ حزيران ٢٠٠٧، أن قوات الجيش الإسرائيلي المنتشرة على طول الحدود مع قطاع غزة أعلنت حالة التأهب القصوى، خشية تدفق فلسطينيين إلى إسرائيل.

وأشارت الصحيفة نفسها إلى أن الإسرائيليين القاطنين في البلدات الإسرائيلية المحيطة بقطاع غزة، أعربوا عن خشيتهم من احتمال تعديل مسار الاقتتال الداخلي الدائر في الساحة الفلسطينية، إلى مسار المقاومة، وتكثيف عملية إطلاق الصواريخ باتجاههم.

وقال مكتب وزير الدفاع الإسرائيلي السابق عمير بيرتس، إن مواصلة الاقتتال الداخلي بين حركتي "فتح" و"حماس" لا تخدم المصالح الإسرائيلية، محذراً الفصائل الفلسطينية من مغبة إطلاق القذائف الصاروخية اتجاه البلدات الإسرائيلية للتغطية على الاقتتال في غزة.

وأعربت مصادر في مكتب بيرتس عن ندمها من عدم شن عملية ضد حركة "حماس" في الأوقات السابقة، واستغلالها في تحقيق مصالح أخرى كتحرير الجندي الأسير جلعاد شاليط.

وكانت مصادر سياسية إسرائيلية أكدت أن إسرائيل ستفرض حصاراً اقتصادياً خانقاً على قطاع غزة عقب سيطرة "حماس" على القطاع، منوهة إلى أنها سترفع مسؤوليتها الكاملة عن القطاع، فيما بدأت الحكومة الإسرائيلية اتصالات برؤساء دول العالم وبعض الدول العربية، وأبلغتهم أنها ترفع مسؤوليتها عن قطاع غزة، وهو الأمر الذي بحثه رئيس الوزراء الإسرائيلي خلال لقائه الرئيس الأميركي جورج بوش، في وقت اعتبر فيه أولمرت أن "هناك فرصة سانحة جداً لفصل قطاع غزة عن الضفة الغربية"، ما يعني أن ترسيخ هذا "الفصل" سيشكل "بوصلة" السياسة الإسرائيلية للمرحلة المقبلة.

(إ ف ب)

علي مصطفى، إعلان القيادة الفلسطينية رفضها للدولة المؤقتة، بمثابة قرار حاسم في مواجهة هذا الأمر.

وتقول جرار "يبدو أن هناك شيئاً خفياً يجري إعداده، والتصريحات التي تصدر من هنا وهناك، ليست سوى غطاء لتمرير ما يتم الإعداد له". بل وتضيف بشكل أكثر وضوحاً "برأيي أن كثيراً من التصريحات تصدر كغطاء لفكرة الدولة المؤقتة، وبخاصة أنه لا يتم الاحتجاج عملياً كما هو مطلوب على كثير من الإجراءات الإسرائيلية، كتوسيع المستوطنات مثلاً".

ومما يعزز الشك في وجود مشروع سياسي، قد يكون عنوانه الدولة المؤقتة، طرح أفكار ومبادرات "لا تصر" على التمسك بحدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ للدولة الفلسطينية المنشودة، بما في ذلك المبادرة التي كان تردد أن أحمد يوسف، المستشار السياسي لرئيس الوزراء إسماعيل هنية، قد طرحها، والداعية إلى التوصل لهدنة مؤقتة طويلة المدى مع إسرائيل، من دون أن تكون حدود الرابع من حزيران "مرجعية" للحل ضمن هذه المبادرة، وإن تم ذلك تحت شعار "عدم إنهاء الصراع" مع إسرائيل، ما يعني من الناحية العملية التماشي إلى حد ما مع فكرة الدولة المؤقتة، على الرغم من أن حركة "حماس" ويوسف نفسه نفيا وجود مثل هذه المبادرة.

وبحسب مصادر فلسطينية، فإن أوساطاً عدة في الإدارة الأميركية، ما زالت تعمل وتسعى من أجل تنفيذ فكرة الدولة ذات الحدود المؤقتة، باعتبارها جزءاً من "خارطة الطريق".

ومهما كانت حقيقة الأمر؛ سواء أكانت هناك مبادرة سياسية بهذا المضمون أم لا، فإن العديد من المراقبين يرون أن الحالة الفلسطينية وصلت إلى درجة كبيرة من الوهن قد تغري بعض الأوساط الفلسطينية الرسمية بالتعلق بقشة أي مشروع سياسي يطرح في المرحلة الحالية تحت شعار "ليس بالإمكان أحسن مما كان".

وتقول جرار "هذا هو الخطر المحدق، حيث تم إيصال الحالة الفلسطينية، وبشكل مقصود، إلى هذا المستوى من الضعف من أجل تمرير أي مشروع سياسي".

وإضافة إلى موقف رئيس السلطة الوطنية الرافض لفكرة الدولة ذات الحدود المؤقتة، أكدت منظمة التحرير الفلسطينية رفضها المطلق لهذه الفكرة، مع تأكيدها على وجود مؤشرات تشير بوضوح إلى أن الفكرة لا تزال قائمة لدى تل أبيب وواشنطن.

وتؤكد الخطط والإجراءات التي تواصل الحكومة الإسرائيلية تنفيذها أن الهدف هو الوصول إلى أمر واقع يمكن من فرض تنفيذ هذه الفكرة، بدءاً من تنفيذ جزء من "خطة الانطواء" أحادية الجانب بالانسحاب من قطاع غزة، وتسريع بناء ما تبقى من "الجدار الفاصل"، والسعي المحموم لحسم معركة القدس ديموغرافياً بعدما حسمت جغرافياً لصالح عزلها عن محيطها الفلسطيني.

وقال صالح رأفت، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، الأمين العام للاتحاد الديمقراطي الفلسطيني "فدا": هذا المشروع لن يرى طريقه للتطبيق، وسيواجه من قبل المنظمة والشعب الفلسطيني.

وأضاف: الخطة الإسرائيلية تهدف إلى تفصيل دولة فلسطينية بمقاسات إسرائيلية، وللأسف الشديد هناك موافقة أميركية على هذا الأمر، وتساوقت معها بعض المشاريع والأفكار الفلسطينية المحلية.

وشكلت فكرة الدولة ذات الحدود المؤقتة، المرحلة الثانية من "خارطة الطريق"، التي من المفترض أن تستبق مفاوضات الحل النهائي.

وأكد رأفت أن "منظمة التحرير رفضت، أصلاً، البند الثاني من خارطة الطريق، ووافقت على الانتقال فوراً بعد المرحلة الأولى، إلى المرحلة الثالثة؛ أي البدء في مفاوضات الحل النهائي، وهو ما رفضته وما زالت ترفضه إسرائيل".

وعلى الرغم من الإجراءات الإسرائيلية المتواصلة لفرض الأمر الواقع، يرى مراقبون أن الوضع الفلسطيني لم يصل بعد إلى مستوى من الضعف يفقده القدرة على التغيير.

ويقول المحلل السياسي هاني المصري "بتقديري، لا تزال هناك بقايا أمل، لكننا بحاجة إلى خطة وإرادة فلسطينية، وأعتقد أن الخيارات الفلسطينية تراجعت كثيراً، وهو الأمر الذي بدأ بفتح الطريق أمام خيارات جديدة، من ضمنها الدولة ذات الحدود المؤقتة".

وبحسب المصري، فإن "الإشكالية الكبرى التي يعيشها الفلسطينيون اليوم، هي غياب القيادة القادرة على ضبط الأمور، ما يقود إلى إضعاف خياراتهم شيئاً فشيئاً".

ويضيف "طالما لا توجد قيادة، فإن البعض سيقفز إلى الواجهة للبحث عن مشاريع سياسية جديدة"!